

مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجلسة ٦٥٨٦

الثلاثاء ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فيتغ (ألمانيا)

الاتحاد الروسي السيد زوكوف
 البرازيل السيدة فيوتي
 البرتغال السيد فاز باتو
 البوسنة والهرسك السيدة كولاكوفيتش
 جنوب أفريقيا السيد ليهر
 الصين السيد سون شياو بو
 فرنسا السيد بون
 غابون السيد مونغاراموسوتسي
 كولومبيا السيد أوسوريو
 لبنان السيد سلام
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام
 نيجيريا السيد إيدوكبا
 الهند السيد هارديب سينغ بوري
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠)

(S/2011/435)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-42033 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثالث للأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من

القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2011/435)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد آد ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/435، التي تتضمن التقرير الثالث للأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠)

وأعطي الكلمة الآن للسيد ملكرت.

السيد ملكرت (تكلم بالإنكليزية): أشكركم،

سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لعرض آخر تقرير للأمين العام (S/2011/435) بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويأتي هذا في وقت هام ينظر فيه المجلس في تجديد ولاية البعثة في الأسبوع المقبل.

“هل أنت متفائل أم متشائم؟” ذلك هو السؤال الذي تواتر توجيهه إلى من قبل الكثيرين. وكما نعلم، تشكل الأحداث النوايا على الأقل بقدر ما تشكل النوايا الأحداث.

فهناك سبب للتفاؤل الحذر في معظم ما شهدته في العراق، شريطة أن تسود داخل البلد قيادة حازمة وأن تعزز في المنطقة روح التعاون مع العراق..

وفي بعض الجوانب الهامة، فإن العراق في قلب التغييرات الجوهرية الجارية في المنطقة. فنظام الحكم العراقي يتضمن دستوراً ينص على تقاسم السلطة، ويكفل مشاركة المرأة والأقليات، ويعزز ثقافة النقاش الدستوري المتواصل. وأجريت انتخابات منتظمة، تماسياً مع المعايير الدولية. ولئن تأخر تشكيل الحكومة، فقد أحرز تقدم في تشكيلها في واقع الأمر. وفي غضون ذلك، يضطلع البرلمان بدور متزايد الأهمية في عملية صنع القرار. وفي قطيعة مع عقود من النظام الشمولي، أصبحت المفاوضات بين جميع الأطراف سمة سائدة في الحياة السياسية. وعلى حد قول وزير الخارجية زيباري، في معرض حديثه عن العراق والمنطقة عامة: “فقد ولّى زمن دولة الحزب الواحد والحزب الحاكم. لقد مضى ذلك العهد”.

وفي خضم مجموعة الأحداث الجارية في المنطقة، تم الاعتراف بالمظاهرات باعتبارها وسيلة مشروعة للتعبير عن الآراء أو المظالم، على الرغم من أنه كثيراً ما تفرض ضغوط كبيرة على ممارسة حرية التعبير. غير أن الحكومة ومجلس النواب قد انحرفا في نقاش حقيقي بشأن السياسات العامة التي يتعين تنفيذها من أجل تحديث الهياكل الأساسية والاقتصاد، وتحسين مستوى توفير الخدمات الاجتماعية، ومكافحة الخمول المؤسسي والفساد.

وفي غضون ذلك، لا يزال الاقتصاد العراقي ينمو بمعدل يزيد على ١٠ في المائة، إذ بلغت عائدات النفط مستوى أعلى مما كان متوقعا، مع توفر معلومات مستكملة عن الاحتياطيات المؤكدة تعيد تأكيد المكانة المتقدمة التي سيحتلها العراق في مجال إنتاج النفط لفترة طويلة في

بما إذا كانت روح ما بعد الانتخابات ستظل سائدة أم لا. وفي هذا السياق، وكما تم تأكيده في التقرير المعروض على المجلس، يدعو الأمين العام القادة السياسيين العراقيين إلى ترك خلافاتهم جانبا والتحرك بسرعة للاتفاق على سبيل المضي قدما.

من المهم أن نلاحظ أن زعماء جميع الكتل السياسية الرئيسية التقوا في ١٠ تموز/يوليه بناء على دعوة من الرئيس الطالباني من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى إحياء روح التوافق والنظر في سبل تنفيذ اتفاق إربيل. وتركزت المناقشات أيضاً على مسألة انقضاء صلاحية الاتفاق الثنائي بشأن وضع القوات بين العراق والولايات المتحدة. بيد أن المؤشرات المستقاة من آخر لقاءاتي لا توفر أسباباً للتفاؤل بشأن تحقيق انفراجة قريباً.

من المسائل الأخرى التي يمكن أن تستفيد من التوافق بين الأحزاب ولاية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المقبلة واختيار عضويتها خلال العام المقبل. تقف بعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة إلى مجلس النواب بشأن الإجراء الذي سيكون ضروريا لتوطيد الاستقلالية ومعايير تنظيم الانتخابات في الفترة المقبلة.

ويسعدني أن أبلغكم أن البعثة واصلت تيسير الحوار في إطار الآلية الاستشارية الدائمة. ومن المهم الإشارة إلى أن التفاعل بين الزعماء الرئيسيين في محافظة كركوك قد تأثر إيجاباً بترتيب جديد لتقاسم السلطة بين ممثلين رئيسيين للعناصر المكونة الكردية والعربية والتركمانية. علاوة على ذلك، استضافت البعثة جميع أعضاء مجلس النواب المنتخبين من مدينة كركوك كجزء من المشاورات الجارية حول الظروف الكفيلة بأن يتم في وقت قريب تنظيم انتخابات مجلس المحافظة التي تأخر إجراؤها. وركزت المناقشات أكثر على تقاسم السلطة في نينوى، والظروف الملائمة لإجراء

المستقبل. وارتفع مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠١٠ بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً مقارنة بالعام السابق، إذ بلغت مستوى يزيد بقليل على ٤٢ بليون دولار. وتشمل المجالات المستفيدة البناء والنقل والكهرباء والصناعة والنفط والغاز والمياه والصرف الصحي والصحة والزراعة. وفي الوقت ذاته، يظل مؤشر الفقر في العراق مرتفعاً، إذ بقي في معدل ٢٢,٩ في المائة. ويشكل هذا التفاوت خطراً كبيراً على الاستقرار في المستقبل.

ولهذه الحقائق السياسية والاقتصادية أهميتها في بلد عانى كثيراً خلال ثلاثة عقود من الحروب والاضطهاد. وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات واستعادة المعارف أمور تستغرق جميعها وقتاً. وكانت هناك انتكاسات أيضاً إذ أن جماعات المعارضة المسلحة لا تكف عن سعيها إلى تقويض التطورات الإيجابية، وخاصةً من خلال موجات من عمليات الاختطاف والاعتقالات التي تستهدف الموظفين المدنيين، وأصحاب المناصب السياسية، والأكاديميين، والأطباء، والناشطين، التي تؤثر بكل تأكيد على بناء الدولة والمجتمع في هذا الوقت الحاسم. وهذه الأعمال وغيرها من أعمال العنف، التي لم تهدأ في الأشهر الأخيرة للأسف، تؤكد مرة أخرى، الحاجة إلى إجراءات سياسية مشتركة حازمة ضد مرتكبيها، أيّاً كانت الجهات التي تدعمهم.

ويتطلب توطيد المكاسب التي لا جدال فيها ومواصلة تعزيزها فهماً عميقاً لضرورة حل المسائل العالقة. ويظل مفتاح هذا الفهم تنفيذ اتفاق إربيل المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الذي وقّع عليه كل من رئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس حكومة إقليم كردستان، برزاني، وزعيم القائمة العراقية علاوي، في إطار ترتيب متفق عليه لتقاسم السلطة. وما دامت تعيينات الوزراء في الوزارات الأمنية عالقة، المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية ولم يشكل بعد، فإن هناك شواغل مفهومة فيما يتعلق

على العراق، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، أن يثبت للمجلس أنه حقق تقدماً ملموساً وسريعاً في تنفيذ واجباته المستحقة للكويت. بموجب الفصل السابع، وتشمل هذه الواجبات المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، فضلاً عن مشروع صيانة الحدود العراقية الكويتية، وترحيل المواطنين. كما ذكر الأمين العام باستمرار رئيس الوزراء العراقي بأن توجيهه رسالة يؤكد فيها التزام العراق بحدوده البرية والبحرية مع الكويت. بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) يمثل عنصراً أساسياً لبناء الثقة. في هذا السياق، يظل المنسق الرفيع المستوى للأمين العام وشخصي ملتزمين بمساعدة العراق والكويت على إنهاء هذه الولايات القديمة العهد المأذون بها من جانب مجلس الأمن.

لا يزال تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الموضوع لدعم الخطة الإنمائية الوطنية، مستمراً تدعمه ركيزتان أساسيتان، هما برنامج إنمائي من القطاع الخاص بميزانية قدرها ٣٣ مليون دولار، وبرنامج قطاع عام بميزانية قدرها ٥٥ مليون دولار. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الدعم الأساسي الذي قدمه الصندوق إلى الحكومة في الانتهاء بنجاح من الجانب المتعلق بالعائلات والمساكن من التعداد السكاني.

على جبهة حقوق الإنسان، أطلقت عدة مبادرات على المستويين الوطني والإقليمي. خلال الفترة من ٥-٧ حزيران/يونيه نوقش مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في مؤتمر استضافه رئيس الوزراء المالكي بمجلس النواب. خلال المناقشات، أدرجت أكثر من مائة توصية في الخطة. وهي تغطي المسائل التي تؤثر على حقوق المرأة، وحقوق الطفل، والأقليات، وسيادة القانون، وحرية التعبير، والمشردين داخلياً واللاجئين. في إقليم كردستان، اعتمد برلمانها قانون "مكافحة العنف المتري في منطقة كردستان العراق". وبالرغم من أن هذه التطورات إيجابية، يجب أن

التعداد السكاني، ومستقبل الآلية الأمنية المشتركة، التي أسهمت، تحت رعاية القوات الأمريكية والعراقية، إسهاماً كبيراً في التعاون والتنسيق بين قوات الأمن العراقية والبشمركة.

إن الحفاظ على الاستقرار الأمني مهم على المدى القصير، شريطة أن تُبذل جهود حقيقية لمعالجة المسائل الأساسية التي كانت مصدراً للجدل السياسي. وتلتزم البعثة بمساعدة أصحاب المصلحة في إيجاد تفاهم مشترك وحلول مقبولة لجميع الأطراف لهذه المسائل وغيرها، من أجل التوصل إلى تسوية بشأن وضع مدينة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها. وللعراق والمجتمع الدولي مصلحة كبيرة في توطيد هذه التجارب الإيجابية الشاملة وتعزيزها. لقد قمت، وأنا آخذ ذلك الغرض بالاعتبار، بزيارة مراكز التنسيق التابعة للآلية الأمنية المشتركة في محافظات كركوك ونيوى وديالى، وذلك لتمكين بعثة الأمم المتحدة من تقديم المشورة والمساعدة، وفقاً لولايتها، إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن مستقبل الآلية، وإمكانية استمرار المشاركة الدولية، إن طُلب ذلك.

بينما لا تزال الشؤون الداخلية للعراق بحاجة إلى بذل جهود إضافية لتعزيز الاستقرار، فإن السياق الإقليمي يحتاج هو أيضاً إلى الاهتمام به. فالعراق لا يشترك مع الكويت في الحدود فحسب، بل يشترك معها أيضاً في التاريخ والمستقبل. وفي وقت مبكر من هذا العام تحققت انفراجة نتيجة للزيارات المتبادلة التي قام بها رئيسا الوزراء البلدين، ونتيجة للعمل الذي تم لاحقاً بشأن جدول أعمال ثنائي شامل تحت رعاية وزير الخارجية في البلدين. ويشكل قرارهما تشكيل لجنة وزارية مشتركة خطوة مهمة نحو إيجاد حلول ناجعة لشواغلهم الثنائية المعلقة، بما في ذلك تلك التي أثارت نقاشاً عاماً في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من تلك الجهود الثنائية، التي آمل أن تكمل بالنجاح، يتعين

بهدف حل الخلافات العالقة بسرعة وتحديد مجالات ملموسة للتعاون في الميادين السياسية والأمنية والإنمائية التي يمكن أن تكون ذات منفعة متبادلة لجميع الأطراف المعنية. والبعثة على استعداد، بدعم مجلس الأمن لها، لفعل كل ما في وسعها لدعم هذه الجهود.

ومن داخل العراق، كان لي شرف أن أشهد التقدم الحقيقي الذي أحرز ليحل مستقبل يحدد فيه التعايش والمصلحة المشتركة التفاعل بين العرب والأكراد محل ماضٍ بشع من المواجهة العرقية. بالنسبة للعراق ولسائر المنطقة، من المهم حقاً أن نلاحظ الإنجازات التي تحققت في إقليم كردستان، إذ تشكل رصيда كبيراً للاستقرار وبناء الثقة. هذا يعزز الأمل في أن يسود المنطق السليم في معالجة مسائل ما زالت كبيرة، لكنها غير مستعصية، فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك. وسيكون مفتاح هذا الأمر استعداد جميع الأطراف لاحترام الشواغل المتبادلة المتعلقة بالمواجهات والمظالم التي حدثت في الماضي، مع الاستعاضة عنها بالإقرار بضرورة الاعتراف بالتعددية في ترتيبات لتقاسم السلطة تخدم المصلحة المشتركة. وسأظل أوصي بشدة بالحفاظ على المشاركة الدولية وذلك لتيسير العمليات التي قد تحول النزاعات تدريجياً إلى حلول مقبولة للطرفين، ما دامت الأطراف في العراق تعتبر هذه المشاركة أمراً مفيداً.

كما أحرز تقدم حقيقي في إحلال مؤسسات وممثلين يستلهمون المبادئ والممارسة الدستورية محل دكتاتورية لا تعرف الرحمة. وبينما لا تزال هناك تحديات حمة في عملية ترسيخ حقوق الإنسان وأسس الديمقراطية في عقول وأفعال جميع أصحاب المصلحة، فمن الصعب أن نتصور كيف يمكن عكس اتجاه هذا التغيير. غير أن التغيير جاء بتكلفة باهظة لا تزال ملموسة وواضحة على أساس يومي في صورة الضحايا والأضرار، على الرغم من مرور ثماني سنوات.

تستمر الجهود لكفالة حماية الحقوق والحريات الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام، فضلاً عن كفالة أن تكون الظروف في مرافق الاحتجاز متوافقة مع الاتفاقيات الدولية.

بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، كان الأسبوع الماضي أسبوعاً تاريخياً شهد الانتقال من سنوات من الدعم الذي تقدمه قوات الولايات المتحدة إلى التعاون المعزز مع قوات الأمن العراقية، وأود أن أثني على الحكومة للالتزامها القوي بحماية موظفي الأمم المتحدة. بعد إكمالي فترة عامين ضيقاً لدى الشعب العراقي، أود أن أختتم ببعض الملاحظات الشخصية.

من المنظور الدولي، تتوفر جميع الأسباب للترحيب بقوة بعودة العراق عضواً كاملاً ومحل احترام في المجتمع الدولي. وبما أن جميع مناطق العراق ترتبط تاريخياً ارتباطاً لا ينفصم مع جيرانها، يظل صحيحاً أن ما سار بشكل جيد من الأمور سوف يعود بفوائد عظيمة على المنطقة بأسرها. ومن شأن التنمية الاقتصادية المطردة في العراق أن تعزز الاستقرار الإقليمي والدولي. والتصدي للتحديات الرئيسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في الحد من إمكانية نمو التطرف، بما في ذلك عن طريق توزيع ثروة العراق على نحو أكثر عدلاً بين شعبه. والعكس صحيح، في أن ما سار على نحو جيد من الأمور في المنطقة يعود بالنفع على العراق أيضاً. ومن شأن استمرار مشاركة المجتمع الدولي أن تساعد في هيئة الوسائل التي تمكّن من الاستفادة من الإمكانيات الواسعة لتنمية اقتصادية أكثر تنوعاً وتكاملاً ولتحقق مستوى من التقدم الاجتماعي سوف يحدد في نهاية المطاف مستقبل المنطقة.

مشدداً على ما قاله الأمين العام في تقريره، أحث جميع البلدان في المنطقة على تكثيف انخراطها مع العراق

الانتخابات، الأمر الذي عزز العملية الديمقراطية وأدى إلى قدر أكبر من الأمن والاستقرار. وستجلب المرحلة التالية، التي ستعقب انسحاب القوات الأمريكية في نهاية هذا العام، تحديات ومسؤوليات هائلة للحكومة العراقية.

ومن منظور أمني، فإن الحكومة العراقية تواصل تحسين قدرة قواتها الأمنية وإعدادها للوقوف في وجه الهجمات الإرهابية وحماية الأمن الداخلي والدفاع عن الديمقراطية في العراق. وستعمل الحكومة العراقية على التنفيذ الأمثل للاتفاق الإطارى الاستراتيجى مع الولايات المتحدة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يؤمل أن يجري التوقيع عليه في هذا العام. وستستفيد الحكومة العراقية من خبرات منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال بناء القدرات العسكرية تمثيا مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

في ٢٧ آذار/مارس، أطلق رئيس الوزراء العراقي، السيد نوري المالكي، مبادرة الـ ١٠٠ يوم والتي كان هدفها وضع المؤسسات الحكومية على الطريق الصحيح لتمكينها من تحسين أدائها والتعرف على مكامن قوتها من أجل الاستفادة منها، ومواطن ضعفها من أجل معالجتها. وتزامنت هذه المبادرة مع نشر ورقة عن الإصلاحات الإدارية والسياسية والخدمية وعن محاربة البطالة، والتي وافق عليها مجلس الوزراء. كما قرر رئيس الوزراء إنشاء لجنة التنسيق لمبادرة الـ ١٠٠ يوم، برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، لإعداد تقرير عن نتائج العمل الذي تقوم به الوزارات.

وفي خطاب متلفز للشعب العراقي في ٢٣ حزيران/يونيه، ذكر رئيس الوزراء أن المؤشر العام والنتيجة النهائية لخطة الـ ١٠٠ يوم أظهر أن أداء معظم الوزارات كان ما بين المتوسط والجيد. غير أن أداء العديد من الوزارات كان ضعيفا على نحو غير مقبول وسيجري اعتماد سلسلة من الإجراءات: أولا، تقليص حجم الحكومة وإلغاء جميع

والتطورات في المنطقة تظهر أن التغيير يجب أن يأتي أساسا من الداخل، وأن ذلك ما سوف يحدث في نهاية المطاف. ولن يكون العراق الجديد فرصة حقيقية لجميع العراقيين إلا إذا عمل قادته بحسم ولم يحول الحلفاء دعمهم عنه، وجرى احترام سيادته. وفي المستقبل المنظور، ستكون الأمم المتحدة مهيأة لأن تظل شريكا موثوقا به في هذا المسعى.

وفي الختام، أود أن أشكر حكومة العراق، بما في ذلك السفير البياتي، ومجلس الأمن والأمين العام على الثقة التي أولوني إياها على مدى العامين الماضيين في دعم جهودي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ الولاية الهامة الموكلة إلى البعثة. كما أشكر الموظفين الشجعان والقديرين في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم في دعم شعب العراق في ظل ظروف صعبة وحافلة بالتحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملكرت على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أتوجه بالشكر للرئيس السابق لمجلس الأمن، سعادة الممثل الدائم لغابون، على ما بذله من جهود خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أشكر السيد آد ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وفريقه في بغداد ونيويورك على جهودهم المخلصة في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية.

شهدت الحالة السياسية والأمنية في العراق تقدما هائلا بعد نجاح الانتخابات البرلمانية العراقية التي أجريت في آذار/مارس ٢٠١٠. بمشاركة واسعة من جانب جميع عناصر الشعب العراقي. وأسفرت الانتخابات عن تشكيل حكومة شراكة وطنية من جميع الكتل السياسية التي فازت في

إحداث طفرة كبيرة على صعيد الاقتصاد العراقي وتحسين الخدمات المقدمة لمواطني البلد. وتم مؤخرا الانتهاء من وضع نظام لإدارة التنمية البشرية العراقية بهدف دعم ومتابعة تنفيذ الخطة، في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على تنفيذ برنامج إنمائي طموح لبناء اقتصاد قوي يشجع الاستثمار ويوفر الأجواء التشريعية المناسبة لحماية المستثمرين ورؤوس أموالهم.

وتزامن ذلك مع تأكيد رئيس الوزراء على تقيد الحكومة العراقية بالتزاماتها في سياق إصلاح الاقتصاد العراقي باعتماد سياسة السوق الحرة وإجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة في مختلف القطاعات وإيلاء القطاع الخاص الاهتمام اللازم لقيامه بدوره في عملية التنمية الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع النفط العراقي يشهد استقراراً، في ظل متوسط صادرات قدره نحو ٢ مليون برميل يوميا، ومتوسط إنتاج يزيد على ٢,٥ مليون برميل يوميا. والحكومة العراقية لا تزال تعمل على تنفيذ خطة وطنية لتحسين صناعة النفط العراقية، والتي تهدف إلى الوصول إلى مستوى إنتاج قدره ١٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٧.

وبخصوص الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لحل مشكلة السكن، وقعت الحكومة عقدا في ٢٥ أيار/مايو مع شركة هانوها الكورية لبناء ١٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية في محافظة بغداد. وفي ٣١ أيار/مايو، وقعت الحكومة أيضا مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وهو الوكالة المسؤولة عن مسائل المستوطنات البشرية.

وفيما يتعلق بموضوع التعداد السكاني، فقد كرر رئيس الوزراء - أثناء حضوره للاحتفال باليوم العالمي للسكان، الذي نظّمته وزارة التخطيط - التزام الحكومة العراقية بالتوصل إلى اتفاق بشأن إجراء التعداد سابقاً، لأنه لم يكن ممكناً بناء دولة حقيقية على أسس علمية حقيقية،

الوظائف غير الأساسية والشرعية، وهو أمر أصبح ضرورة ملحة وفقا لجميع المؤشرات؛ وثانيا، تغيير عدد من الوزارات على المستوى الوزاري؛ وثالثا، إجراء تقييم مهني يهدف إلى تنفيذ تغييرات في موظفي عدد من الوزارات على مستوى نواب الوزراء والمستشارين ومديري العموم؛ ورابعا، مواصلة عملية الرصد والتقييم من النقطة التي وصلت إليها مبادرة الـ ١٠٠ يوم، وذلك بوتيرة متسارعة.

وقد تمكنت الحكومة العراقية من المضي قدما بعملية المصالحة الوطنية بإنهاء قضية الكيانات المنحلة وإدماجها في المجتمع في إطار قانون العدالة والمساءلة. كما عاجلت الحكومة مسألة أبناء العراق - والمعروفين أيضا باسم محالس الصحوة - وأدجت ٤٥ في المائة منهم في شتى الوزارات. وقد أنشئت المجالس القبلية من أجل الإصلاح القبلي ولتجنب الصراعات، وذلك لتحقيق التقارب بين مختلف عناصر المجتمع العراقي، بغية تخطيط الحواجز التي وضعها الإرهابيون بين أبناء البلد.

وتدعم الحكومة أيضا عقد المؤتمرات الدينية للتقريب فيما بين وجهات النظر المختلفة للعراقيين. وهي مفتوحة أيضا أمام الجماعات المسلحة التي تسلم أسلحتها وتتقارب مع بقية أبناء الشعب العراقي تحت خيمة العراق. وبالإضافة إلى ذلك، هيأت الحكومة أجواء عامة تفضي إلى المصالحة بتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم واتخذت خطوات لحمل وزارات التعليم والثقافة والأوقاف الدينية على تغيير مناهج دراسية معينة وذلك لنشر ثقافة المحبة والانسجام بين العراقيين.

وفي مجال التنمية، نسقت الحكومة العراقية جهودها مع جهود شركائها الدوليين لتنفيذ خطة التنمية الوطنية للسنوات الخمس من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. وتشمل الخطة، التي ستصل تكلفتها إلى ١٨٦ بليون دولار، قرابة ٢٧٠٠ مشروع استراتيجي في العديد من المجالات وتهدف إلى

على إثر محاولة قوات الأمن ومكافحة الشغب العراقية فرض السيطرة الحكومية في الجزء الشمالي الشرقي من المعسكر، الذي يشمل مزارع مملوكة للمواطنين العراقيين. وقد تعرضت القوات العراقية إلى هجوم بالقنابل الحارقة والسكاكين، وقد ترتب على ذلك وقوع اشتباكات. وقتل أو جرح عدد من سكان المعسكر، بينما جرح سبعة من أفراد القوات العراقية. ولم يكن هدف قوات الأمن السيطرة على المعسكر أو إزالة سكانه بالقوة. وأود أن أشير هنا إلى أن الحكومة العراقية قد سمحت منذ يوم ٧ نيسان/أبريل لممثلين من كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والعديد من المنظمات الدولية بدخول المعسكر لتقديم الغذاء والدواء للسكان. كما أعربت الحكومة عن استعدادها لبدء تحقيق حكومي في تلك الأحداث.

بيد أن المنظمة تعتبر أن المعسكر أراض محررة ومقدسة بالنسبة لها. وترفض مغادرة المعسكر، الأمر الذي يشكل تحدياً صارخاً لسيادة العراق. وتتدخل قيادة المنظمة في الشؤون الداخلية للعراق، وتدعو علناً لإسقاط الحكومة العراقية والتحرير ضدها. وتعتبر هذه المنظمة منظمة إرهابية في الولايات المتحدة. وكانت تعتبر جماعة إرهابية في أوروبا حتى أزيل اسمها من القائمة الأوروبية لهذه المنظمات. كما تعتبر إحدى المنظمات التي تعاونت مع نظام الرئيس السابق صدام حسين، بوصفها أداة من أدوات القمع الممارس ضد الشعب العراقي. وعليه فقد اتخذت الحكومة العراقية ذلك القرار لضمان خروج أعضاء الجماعة من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١، وكذلك من أجل العمل على إعادة توطينهم، وضمان تمتعهم بحقوق الإنسان.

لقد عانى العراق لفترة طويلة من العقوبات المفروضة عليه لأنه كان يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بعد غزو صدام للكوييت في عام ١٩٩٠. بيد أن العراق أثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أنه لم يعد يمثل تهديداً للسلم والأمن

إلا عن طريق إجراء التعداد العام للسكان، بغرض دراسة جميع الاحتياجات والقدرات المتاحة. وأضاف رئيس الوزراء قائلاً إن التعداد كان مشروعاً للتنمية الوطنية، من شأنه تلبية الاحتياجات الإحصائية للوزارات وللمؤسسات الخاصة اللازمة للتخطيط والتنمية. وذكر أيضاً أن الحكومة وفرت الدعم اللازم لمشروع التعداد، فضلاً عن الاستعدادات التقنية والمهنية اللازمة لضمان نجاحه.

وقد أولى العراق الجديد اهتماماً خاصاً لقضايا حقوق الإنسان، عبر إنشاء آليات وطنية ذات مصداقية ومستقلة، أنيطت بها مسؤولية رصد حالة حقوق الإنسان في العراق وضمان حماية تلك الحقوق. وعليه، فقد أنشئت اللجنة العراقية العليا لحقوق الإنسان. وفي مطلع نيسان/أبريل بدأ قبول الترشيحات لعضوية مجلس إدارة اللجنة، المؤلف من ١١ عضواً. ويتمتع المجلس بصلاحيات واسعة فيما يتعلق برصد حالة حقوق الإنسان في العراق.

وفي السياق نفسه، عقد مؤتمر في حزيران/يونيه لمناقشة توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقد حظي ذلك المؤتمر بدعم رئيس الوزراء، نوري المالكي، كما تضمن مشاركة السيد آد ملكيرت، الممثل الخاص للأمين العام للعراق. وكان من بين الحضور ممثلون للعديد من المنظمات الدولية، والسفراء، وأعضاء السلك الدبلوماسي في بغداد. ودعا المؤتمر إلى وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان، وتعليم حقوق الإنسان في المدارس والجامعات. ويندرج تحسين قطاع التعليم أيضاً ضمن الأولويات الرئيسية للحكومة العراقية، التي اعتمدت برنامجاً واسعاً لتحسين المناهج وبناء المدارس والجامعات، وإرسال الطلبة العراقيين إلى بلدان أخرى للدراسة ضمن مبادرة التعليم.

وفي ٧ نيسان/أبريل، شهد معسكر أشرف، الذي تحتله منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بعض الأحداث الأمنية،

للدوليين منذ عام ٢٠٠٣. وتعزيزاً لأهداف الأمم المتحدة المعنية بصون السلام والأمن الدوليين، يؤيد العراق الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح والرقابة على الأسلحة. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، انضم العراق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ صدق العراق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وقع العراق على اتفاقية الذخائر العنقودية. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وقع العراق على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وبالإضافة إلى ذلك، ترأس العراق الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، وقد عززت تلك الدورة الزخم في المفاوضات الثنائية والجماعية في مجال نزع السلاح النووي.

ونظراً لإيمان العراق بأهمية دوره القيادي في منظومة العمل العربي المشترك، وما يتصل به من آليات مشتركة - في مقدمتها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية - فقد أوصل وزير خارجية العراق، هوشيار زيباري، رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، طلب فيها تأجيل القمة المقرر عقدها في بغداد في أيار/مايو، مع إعادة تحديد ميعادها حتى تعقد في ميعادها العادي في آذار/مارس ٢٠١٢. وقد كان ذلك الطلب بسبب الحالة والتطورات السياسية الجارية في العالم العربي، والتي لا تزال تتصاعد، بكل ما ينطوي عليه ذلك من آثار مصاحبة. ولا تزال الحكومة العراقية تعتقد، في هذه المرحلة، أن الوقت غير مناسب لعقد القمة في الميعاد المحدد لها. ومع ذلك، يحتفظ العراق بحقه في استضافة القمة العربية في بغداد في التاريخ المذكور. وفي ٥ أيار/مايو أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً رسمياً يشير إلى أنه قد تم تأجيل القمة بناءً على طلب رسمي من العراق، الذي يحتفظ بحقه في استضافة مؤتمر القمة في بغداد، والحفاظ على دفة قيادة العمل العربي المشترك لمدة سنة كاملة من تاريخ انعقاد القمة المقبلة.

وبسبب انفتاح العراق على دول العالم كافة، فقد شهدت بغداد زيارات العديد من المسؤولين الأجانب خلال الفترة الماضية. ففي ١٦ أبريل/نيسان زار بغداد السيد جون بونر، رئيس مجلس النواب الأمريكي. كما زار السيد مرزوقي علي، رئيس مجلس نواب الشعب الإندونيسي بغداد في ٣ أيار/مايو. وزارت السيدة نانسي بيلوسي، زعيمة كتلة

الدوليين منذ عام ٢٠٠٣. وتعزيزاً لأهداف الأمم المتحدة المعنية بصون السلام والأمن الدوليين، يؤيد العراق الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح والرقابة على الأسلحة. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، انضم العراق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ صدق العراق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وقع العراق على اتفاقية الذخائر العنقودية. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وقع العراق على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وبالإضافة إلى ذلك، ترأس العراق الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، وقد عززت تلك الدورة الزخم في المفاوضات الثنائية والجماعية في مجال نزع السلاح النووي.

ويشكل كل هذا رسالة واضحة من العراق، تؤكد أنه لم يعد يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، بل إنه أصبح بلداً هاماً وفعالاً في الجهود الدولية الرامية إلى نشر السلام والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم.

وعلى الصعيد الإقليمي، يشهد العالم العربي موجة من التغيرات السياسية والحركات الإصلاحية التي تثبت صواب الاتجاه السياسي الذي يمضي فيه العراق، من حيث تحقيق التغيير السياسي وانتهاج الديمقراطية، والانتخابات، والانتقال السلمي للسلطة باعتباره طريقاً للحكم. وأود أن أشير إلى أن العراق قد شدد - خلال المناقشات التي أجريت في عام ٢٠٠٤ بشأن التنمية والتحديث في العالم العربي - على أهمية تفعيل آليات النظام العربي المشترك، بهدف تعميق أسس الديمقراطية، وتوسيع نطاق مشاركة الجماهير في القطاع السياسي، واتخاذ القرارات الوطنية، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية، الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية

العراق نتيجة لجرائم نظام صدام. وتعمل الحكومة العراقية على متابعة تلك القرارات الثلاثة التي اتخذها مجلس الأمن. لقد بدأت الحكومة العراقية إجراء مشاورات مع الأمانة العامة لصياغة مذكرة تفاهم بشأن تنفيذ الفقرة ٧ من القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠) المتعلق بإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء. وعرض العراق تقريره الرابع والأخير على مجلس الأمن في نيسان/أبريل بشأن ترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق. وتتابع وزارة الشؤون الخارجية موضوع التصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية كجزء من التزامها بالقرار ١٩٥٧ (٢٠١٠).

لقد أبدت حكومة العراق، وفقا لالتزامها بتحسين علاقاتها مع دولة الكويت، روح التعاون التام على مختلف المستويات لحل جميع المسائل العالقة. وعقدت اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعا في آذار/مارس، برئاسة وزير الخارجية البلدين. وقد شدد العراق على أهمية مبدأ الإدارة المشتركة للقناة الملاحية في خور عبد الله واحترام تقرير اللجنة المتخصصة المكلفة بوضع علامات الحدود لضمان حرية الملاحة.

أود أن أشير إلى موقف حكومي من مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، كما هو مذكور في الرسالة الموجهة في ٥ تموز/يوليه من وزير الخارجية العراقي إلى الأمين العام، وهو عدم تمديد ولاية المنسق الرفيع المستوى عندما تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ والاعتماد على آليات اللجنة الثلاثية؛ وإنشاء فريق تقني في السفارة الكويتية في بغداد، بحسب الاقتراح الوارد في رسالة وزير الخارجية إلى الأمين العام المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو ما رحب به جميع أعضاء مجلس الأمن في بيانه الصحفي الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (SC/10130). بالعمل بهذه الطريقة، سوف تتمكن من خدمة مصالح بلدنا بصورة أفضل.

الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأمريكي بغداد في ٥ أيار/مايو. وزار السناتور الأمريكي جون ماكين العراق، ويرافقه مع وفد من الكونغرس، في ٩ أيار/مايو. وزار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بغداد في ١٠ أيار/مايو. وزار خارجية وزير إيران، على أكبر صالحي العراق في ١١ أيار/مايو. وزار رئيس الوزراء التشيكي، بيتر نيكاس، بغداد في ٢٣ أيار/مايو. وزار رئيس وزراء الأردن، معروف البخيت، بغداد في ١ حزيران/يونيه. وزار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لين باسكو، العراق في ١١ حزيران/يونيه.

وبالإضافة إلى ذلك، زار رئيس وزراء العراق جمهورية كوريا في ٢٧ نيسان/أبريل، حيث التقى الرئيس لي ميونغ - باك، والسيد بارك هي - تا، رئيس الجمعية الوطنية. كما ترأس وزير العراق للشؤون الخارجية وفداً عراقياً شارك في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد في بالي في الفترة من ٢٣ وحتى ٢٧ أيار/مايو.

في ذلك الاجتماع، ألقى بيانا أعرب فيه عن رغبة العراق في فتح قنوات التعاون في مجال الاستثمارات من شأنها تقوية أواصر التعاون بين العراق وبلدان الحركة. كما أعرب عن أمل الحكومة العراقية في تفعيل دورها على مستوى العمل مع المنظمات الإقليمية والدولية، لا سيما في إطار حركة عدم الانحياز. وترأس السيد هوشيار زيباري أيضا وفد العراق الذي شارك في أعمال دورة العمل الثامنة والثلاثين لاجتماع منظمة التعاون الإسلامي، المعقود في أستانانة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استضاف المجلس اجتماعا تاريخيا (انظر S/PV.6450) بشأن العراق جرى خلاله اتخاذ ثلاثة قرارات هامة: هي القرارات ١٩٥٦ (٢٠١٠) و ١٩٥٧ (٢٠١٠) و ١٩٥٨ (٢٠١٠). ومثلت هذه القرارات بداية نهاية الجزاءات والقيود المفروضة على

العراق والجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد آدل ملكرت، في تقديم ما تطلبه الحكومة العراقية من السند والدعم، وفقا للآليات التي وافق عليها الطرفان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

وأكد وزير الخارجية في رسالته أن الحكومة العراقية جادة تماما في حل جميع المسائل العالقة مع دولة الكويت، وهي تثبت أنها تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالعراق يدرك أن بناء الثقة يجب أن ينبع من رغبة البلدين في تحسين علاقتهما بما يخدم مصالح الشعبين العراقي والكويتي.

أخيرا، أود أنؤكد مجددا تقدير حكومتي للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى